مجتمع

العراق: آبار لتعويض قطع طهران روافد دجلة

وصل عدد الآبار التي حُفرت في محافظة ديالى شرقي العراق، على الحدود مع إيران، لتعويض شح المياه التي تأتي من الجانب الإيراني إلى 8 آلاف بئر، بحسب مسؤول محلي بيّن أن تكلفة هذا العدد من الآبار وصلت إلى مليار دينار عراقي (ما يعادل نحو 670 ألف دولار). وقطعت إيران عدداً من مياه الأنهار القادمة إلى العراق والتي تصبّ بنهر دجلة وغيّرت مجرى أنهار أخرى، ما دفع بوزارة الموارد المائية العراقية للتلويح بتقديم شكوى دولية تجاه الخطوة الإيرانية. (العربي الجديد)

زلزال بقوة 5,5 درجات يضرب شمال غرب الصين

ضرب زلزال بقوة 5,5 درجات على مقياس ريختر، مقاطعة قانسو شمال غربي الصين. وأفاد مركز شبكات الزلازل الصيني، في بيان نقلته وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، بأن الزلزال ضرب محافظة أكساي ذاتية الحكم لقومية القازاق في مقاطعة قانسو، وعلى عمق 15 كيلومتراً. كما ذكرت السلطات المحلية في محافظة أكساي أن مركز الزلزال وقع على بعد 130 كيلومتراً عن مركز المحافظة. ولم ترد أنباء حتى الآن عن تسجيل خسائر بشرية أو مادية. يذكر أن زلزالاً بقوة 7,8 درجات ضرب مدينة تانغشان عام 1976، وقتل أكثر من 240 ألف شخص. (قنا)

قطار للقاحات بجنوب أفريقيا

تحوّلت محطّة قطارات مهملة في جنوب أفريقيا إلى مركز للتلقيح ضدّ كوفيد-19، مع قطار يؤمّن اللقاحات إلى المناطق النائية في هذا البلد الأكثر تأثّراً بالجائحة في القارة الأفريقية. وكان نحو 15 شخصاً ينتظرون بهدوء دورهم على الرصيف، جالسين على كراس بلاستيكية قبل الصعود إلى عربة القطار واحداً تلو الآخر. ولم يتلقّ اللقاح سوى 14 في المائة من إجمالي سكان البلد البالغ عددهم 59 مليوناً. وبغية تسهيل النفاذ إلى الخدمات الصحية ذات الصلة، خصّصت شركة المواصلات العامة «ترانسنيت» قطاراً سمته «ترانسفاكو» لتوفير اللقاحات في المناطق النائية على وجه خاص. ويقول بابالو موكوانا المسؤول عن القطار، الذي يقف لأسبوعين في سبرينغز على بعد نحو خمسين كيلومتراً من جوهانسبورغ: «نريد أن نلقّح على وجه السرعة أكبر عدد ممكن من الأشخاص». لكن أقلّ من مائة شخص يحضرون إلى الموقع كلّ يوم. ويقول زكريا ماتولودي (28 عاما) العامل في محطّة القطارات إنه «خائف جدّاً من اللقاح»، مشيراً إلى أنه لا يعرف كيف سيتفاعل جسمه «مع المواد الكيميائية». وبعدما جهدت الدولة للحصول على لقاحات مضادة لكوفيد-19 وتأخّرت كثيراً في حملة التلقيح، باتت السلطات تواجه إحجاماً من السكان. ويكشف أوليف سيلاتي (40 عاماً) بعد تلقّيه اللقاح في الموقع أنه سمع «الكثير من القصص» بشأن التطعيم وتردّد قليلاً قبل الإقدام على هذه الخطوة.

(فرانس برس)

(فيك ماغاكوي/ فرانس برس)

حرائق تونس تزيد التسرّب المدرسي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتوقع أن تشهد مناطق الغابات المتضررة من الحرائق غربي تونس موجة تسرّب قياسية من المدارس التي لا تزال تشهد كوارث طبيعية في محيطها، خصوصاً تلك التي تقع في قرى بجبال خمير المحاذية للحدود مع الجزائر. وقبل أسابيع قليلة من فتح المدارس، لا تزال عائلات تقطن في مناطق الغابات التي التهمت النيران قسماً كبيراً من مساكنها وخلّفت أضراراً كبيرة فيها، تعيش اليوم داخل مراكز إيواء أنشأتها السلطات المحلية لها. ويقدّر الدفاع المدني التونسي بأن حرائق هذا العام التهمت أكثر من 7 آلاف هكتار من غابات محافظة جندوبة فقط، فيما تتواصل عملية الإحصاء في باقي المحافظات الغربية. وتلقي خسائر الحرائق بظلالها على حياة سكان هذه المناطق، بعدما دمرت النيران غالبية مصادر رزقهم، ما يجعل توفير مستلزمات عودة أبنائهم إلى المدارس أمراً صعباً، ويزيد حالات التسرب المدرسي بتأثير الفقر والنقص في الموارد.

يؤكد فتحي الغزواني، الأمين العام لنقابة التعليم والمدارس منذ 30 عاماً في مدينة فرنانة شمال غربي تونس، والتي تعتبر الأكثر تضرراً بالحرائق، لـ«العربي الجديد»، أن «مؤشرات كثيرة توحي بأن تلاميذ وطلابا كُثرا يعيشون في المناطق المتضررة من الحرائق سيتخلفون عن العودة إلى المدارس هذا العام». ويصف الغزواني أهالي المناطق المنكوبة بالحرائق بأنهم «منهارون نفسياً واقتصادياً، ما يحتم تأثر التلاميذ بوضع ذويهم. وأرجح ألا تسمح لهم الظروف بالعودة سريعاً إلى المدارس، رغم تقديم جمعيات مدنية مساعدات تشمل مستلزمات مدرسية». ويتابع: «بعدما اختبرت تجربة التدريس لمدة 30 عاماً في مناطق الغابات، أستطيع أن أجزم بأن العوامل الطبيعية والمناخية شديدة التأثير في المستقبل الدراسي لأبناء سكان هذه المناطق، حيث تتجاوز احتياجات الطلاب والتلاميذ بالتأكيد تلك الخاصة بتوفير مستلزمات مدرسية، فكلفة الدراسة أصبحت مرتفعة، ويحتاج التلاميذ إلى مصاريف للتنقل واللباس والطعام وغيرها، والأسر المتضررة من الحرائق غير قادرة على توفير هذه المصاريف حالياً بسبب الخسائر التي تكبدتها في الأرزاق».

ويشير الغزواني إلى أن التلاميذ يساهمون عبر أعمال موسمية بسيطة ينفذونها خلال عطل الصيف، والاتجار بمنتجات الغابات في تحسين مداخيل الأسر، وتوفير بعض نفقات عودتهم إلى المدارس. وينتشر بعضهم على امتداد طرق الحدود لعرض منتجات على مارة بينها أصناف أعشاب طبيعية، ومحاصيل العسل وموارد أخرى توفرها الغابات».

وأفادت الحكومة التونسية أخيراً بأنها أحصت حاجة نحو مليون عائلة فقيرة إلى المساعدات الاجتماعية من أجل توفير متطلبات الحياة الأساسية، «ما يجعل أطفال هذه الأسر أكثر عرضة للانقطاع المدرسي»، بحسب مهتمين بالشأن التربوي.

وتقدر بيانات رسمية لمعهد الإحصاء معدل إنفاق الأسر التونسية على تعليم أبنائها بنحو 3,2 بالمائة من مجموع مؤشر الاستهلاك الأسري. كما يحدد معهد الاستهلاك الحكومي الكلفة الإجمالية للمستلزمات المدرسية للتلاميذ بين السنة الأولى ابتدائي والرابعة ثانوي (ثانوية عامة) بمبلغ يتراوح بين 112 ديناراً (39,5 دولاراً) و165 ديناراً (58,19 دولاراً)، في حين لا تمنح الحكومة أكثر من 50 ديناراً مساعدات مالية لأبناء عائلات تنتفع بالإعانة والعلاج المجاني، وأولئك من محدودي الدخل وأصحاب الأجور الضعيفة.

لكن وزارة التربية قالت إنها فعّلت منذ العام الماضي آليات لملاحقة التسرب المدرسي بالتعاون مع وزارات الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفولة، مؤكدة إصرارها على مكافحة هذه الظاهرة أكثر من أي وقت مضى، مع ازدياد المخاطر التي تهدد التلاميذ في مجتمع اليوم.

ويكشف المدير العام للتخطيط والإحصاء بوزارة التربية، بوزيد النصيري، أن 5,2 في المائة من مجموع التلاميذ في مختلف المستويات يغادرون المؤسسات التعليمية سنوياً، مؤكداً أن «الوزارة تبذل قصارى جهودها لمكافحة الظاهرة المرجحة للزيادة هذا العام». ويقول النصيري لـ«العربي الجديد»: «ستحصي وزارة التربية عدد المنقطعين الجدد عن التعليم هذه السنة، بعد استكمال عملية التسجيل. وسيجري تفعيل أجهزة التقصي من أجل العمل لاستعادة المنقطعين خلال الأسابيع الأولى من العام الدراسي».

منفذ للسلم الاجتماعي

يقول النقابي في مدينة فرنانة فتحي الغزواني: «تبقى المدرسة المنفذ الوحيد للسلم الاجتماعي الذي يرتقي بسكان الغابات، ويحسن ظروفهم، باعتبار أن التحاق أبنائهم بوظائف بعد إنهائهم الدراسة يساعد في الخروج من الفقر، أما الحرائق والتسرب المدرسي فقد تقضي على آخر آمالهم».

تحقيق

يبدو جلياً أن الأوروبيين لن يكرروا تجربة عام 2015 للانفتاح على اللاجئين. لكن تشددهم مع موجات التدفق قد يزيد الأزمات الإنسانية للأفغان في مواجهة رعب «طالبان» الذي تسلل أمام عيون العالم

الأفغان و«الجدران»

أوروبا تستعد بقلق لموجة اللاجئين

ناصر السهلي

في خلفية الأحداث التي تشهدها أفغانستان البعيدة جغرافياً عن القارة الأوروبية يظهر خوف وقلق في أوروبا من عودة مشهد التدفق الكبير للاجئين الأفغان والسوريين أنفسهم إلى أراضيها عام 2015، في ظل توقع مغادرة 4 ملايين أفغاني بلادهم، ومحاولة بعضهم شق طريقهم إلى القارة العجوز عبر دول الجوار.

ويقدر الأوروبيون في نقاشاتهم الدائرة منذ أن سيطرت حركة «طالبان» على العاصمة كابول في وقت سابق من أغسطس/ آب الجاري، أن أزمة لجوء جديدة تلوح في الأفق، في وقت لم تنته ذيول أزمة أخرى حصلت قبل 6 سنوات. ويستند هؤلاء إلى استمرار تدفق آلاف الأفغان إلى مطار عاصمتهم لمحاولة المغادرة إلى دول أجنبية، وسعي مئات الآلاف الآخرين إلى محاولة شق طريقهم براً، بأي وسيلة ممكنة، عبر دولة ثالثة، في مسار شهد تجارب نزوح سابقة ويمتد من إيران إلى تركيا وصولاً إلى دول في الاتحاد الأوروبي. وتشير تقديرات لهيئات أوروبية معنية بشؤون النزوح والهجرة إلى أن القارة العجوز ستواجه احتمال تدفق كبير إلى أراضيها بعد الانتهاء من عملية سحب القوات الدولية والأميركية التي غزت أفغانستان نهاية عام 2001 آخر المتعاونين معها.

«فوضى ميركل» في الذاكرة

وفي الكواليس، تعزز الوكالة الأوروبية لحماية الحدود (فرونتيكس) وغيرها إجراءاتها لمحاولة صدّ التدفق المحتمل من أفغانستان، أو تخفيفه، وذلك استناداً إلى تجاربها في مواجهة تدفق آلاف الأفغان والسوريين الذين شكلوا غالبية النازحين إلى أوروبا نهاية صيف 2015، عبر ما عرف بـ«مسار البلقان»، والذي أدى إلى نتائج تشبه انهيار نظام الهجرة الأوروبي، خصوصاً بعد تجميد اتفاق دبلن، تمهيداً للسماح بتدفق اللاجئين إلى ألمانيا، من دون الأخذ في الاعتبار أن بلد الوصول الأول هو مقر طالبي اللجوء.

ولا تزال الخطوة الألمانية موضع خلافات أوروبية حادة مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، المتهمة بأن «سياستها المنفتحة على المهاجرين خلقت فوضى في اللجوء».

ورغم أن «فرونتيكس» استنفرت ورفعت تأهبها وعززت قواتها لحراسة الحدود الخارجية للقارة الأوروبية، لكن سياسيين وقانونيين في دول أوروبية عدة يراقبون ما يحصل في المسار البري الممتد من طهران إلى مدن شرقي تركيا، في ظل حال ذعر من خطر تكرار سيناريو عام 2015.

ودفع ذلك المرشح لخلافة المستشارة ميركل في ألمانيا، آرمين لاشيت، إلى المطالبة باعتماد سياسة في كل القارة الأوروبية وليس في بلاده فقط، لوقف التدفق الأفغاني من أجل طلب اللجوء. وعزز القلق توقع وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل أن تشهد حدود القارة العجوز تدفقاً كبيراً للاجئين الأفغان، ما يخلق نوعاً من معضلة سياسية وحقوقية تطلق من جهة مواقف ترفض تقييد «طالبان» حرية مغادرة الراغبين، وتتمسك من جهة أخرى بمحاولة إبعاد اللاجئين عن حدود القارة».

«حائط صد»

ويرى البعض أن التعويل على قدرات «فرونتيكس»، وتوسيع صلاحيتها لصدّ طالبي اللجوء والمهاجرين السريين، أمر غير مطمئن وسط اعتقاد الوكالة نفسها، استناداً إلى تقييمات أجرتها للمخاطر المحتملة، بأن القارة تواجه مصاعب عدة في صدّ عمليات التسلل عبر دول ثالثة، حتى مع تزايد عمليات التدريب ورفع قيمة التمويل. ففي بحر إيجه، المسار التركي نحو الجزر والبر في اليونان، ترفع أوروبا درجة استنفار عملياتها عبر إرسال مزيد من التعزيزات العسكرية، وتكثيف الدوريات التي تشارك فيها معظم دول الشمال لتشكيل «حائط صد» مقابل السواحل الشرقية في تركيا، وتعزيز سياسة بناء الجدران ووضع الأسلاك على طول البرّ الأوروبي. ويشكل ذلك محاولة لتقليل الأضرار والأزمات التي يمكن أن تنتج من عبور أرتال من اللاجئين طرقا سريعة، وهو ما حصل سابقاً، عبر سلوكهم طريق البلقان وصولاً إلى المجر.

«جدار تركيا» ضروري

وفي موازاة إسراع الأوروبيين لتجاوز معضلات الوضع المضطرب في أفغانستان، وتأكيدهم في رسائل عدم ترحيبهم بالأفغان الراغبين في الوصول إلى القارة عبر موجات بشرية، تتعالى أيضاً الأصوات التي تطالب بضرورة فتح حوار عميق ومثمر مع تركيا من أجل التعاون في تقليل الأضرار. وبين السيناريوهات التي يناقشها الأوروبيون في شكل كثيف خلف الكواليس مع تركيا، تعزيز أنقرة جدارها لمنع الدخول عبر حدودها الشرقية مع إيران. وترى الباحثة في شؤون الهجرة بجامعة كوبنهاغن، آنا يوهانسن، أن «بروكسل مضطرة إلى إيجاد تسويات مع أنقرة في هذا المجال، وتجاوز الخلافات معها من أجل وضع تدفق الأفغان تحت رادار أوروبا لمنع وصولهم، وتوحيد أساليب التعاطي مع الأزمة التي تلوح في الأفق».

ولا شك في أن الاتحاد الأوروبي يعاني من غياب الانسجام بين دوله، والنظرة المختلفة إلى أهمية وكالة «فرونتيكس» ودورها، في ظل مواجهة الوكالة اتهامات حقوقية بارتكاب انتهاكات جسيمة في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه. فالحقيقة أن الأوروبيين عاجزون منذ عام 2016 عن تعزيز دور هذه الوكالة، خصوصاً على صعيد تمويلها ومدّها بحوالى 10 آلاف جندي لزيادة قوتها على الأرض، في وقت يلاحظ أن سياسة بناء الجدران والأسلاك الشائكة لم تمنع قبل 6 سنوات احتلال الأفغان المرتبة الثالثة، بعد السوريين والباكستانيين، على قائمة جنسيات طالبي اللجوء في القارة. وتخطى التدفق الأفغاني نظيره العراقي الذي استخدمه أخيراً الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو كورقة ضغط سياسية من خلال السماح للعراقيين بالدخول إلى مينسك للتوجه إلى ليتوانيا وبولندا.

وتحذر مفوضة الشؤون الداخلية والهجرة في الاتحاد الأوروبي الفنلندية إيلفا يوهانسون دول القارة من أن أرقام التدفق المحتمل للأفغان «ستكون كبيرة جداً»، ما يحتم مراقبة حركة تدفقهم إلى دول الجوار، ويعيد تأكيد أهمية الحديث عن توافق مع تركيا، بعدما كشفت تقارير أخيرة تزايد الهروب نحو إيران بهدف الوصول إلى حدود تركيا، علماً أن الأخيرة توشك استكمال تشييد الجدار الخرساني بارتفاع ثلاثة أمتار على حدودها الشرقية مع إيران، في وقت يتخوف الأوروبيون من أن تستخدم طهران اللاجئين الأفغان كورقة مساومة وضغط عليهم.

معضلة اليسار الأوروبي

لكن التفاوض مع تركيا يواجه معارضة أيديولوجية من اليسار الأوروبي، ما يقلّص فرص بروكسل في إيجاد وسائل أخرى للتعاطي مع احتمال إغراق القارة بمئات آلاف الأفغان الفارين من بلادهم.

ويتهم أعضاء في البرلمان الأوروبي، خصوصاً من اليسار، حركة «طالبان» بتعمد استعمال ورقة اللاجئين. ويعتبرون أن تسامحها مع المغادرة «يشبه تلك التي انتهجها الزعيم الكوبي السابق فيديل كاسترو في السماح بمغادرة مواطنيه إلى الولايات المتحدة الأميركية، من أجل ممارسة ضغوط على واشنطن والتخلص في الوقت ذاته من معارضين محتملين لنظامه».

وعن توقعاته في شأن ما قد تفعله «طالبان» في الأيام القادمة، يعترف عضو البرلمان الأوروبي عن يسار الوسط «راديكال»، الدنماركي مورتن بيترسن، في حديثه لـ«العربي الجديد» بأن الاتحاد الأوروبي يواجه معضلة عدم وجود توافق بين أعضائه، ما يشجع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الذهاب بعيداً في استغلال هذه الخلافات والمخاوف الأوروبية في الوقت ذاته، وصولاً إلى إجبار الاتحاد على التفاوض معه. كما لا يريد الأوروبيون السماح باستغلال طهران اللاجئين والمهاجرين من أفغانستان لدفعهم إلى عقد صفقات معها».

إسلام آباد تبحث عن صفقة أيضاً

وأبلغت مصادر أوروبية في كوبنهاغن رفضت الكشف عن اسمها «العربي الجديد» أن «إسلام آباد ضغطت للحصول على صفقة مع الأوروبيين في شأن اللاجئين الأفغان، ما يعني تحوّلها إلى لاعب رئيسي في كواليس محاولة الأوروبيين تطويق أزمة كبيرة للاجئين». وتكشف هذه المصادر أن «فكرة إنشاء مراكز استقبال (معسكرات) في دول أخرى للراغبين في اللجوء إلى أوروبا، تعد بين الخيارات التي تخضع لنقاشات كثيفة وسريعة مع دول آسيوية مجاورة لأفغانستان، تمهيداً لتجنب وصول 120 ألف طالب لجوء أفغاني على الأقل عبر مهربين إلى قلب أوروبا خلال فترة قصيرة». ويكشف موقع «بوليتيكو» الأميركي أن الأوروبيين بذلوا جهوداً حثيثة عبر سلسلة اجتماعات عقدوها الأسبوع الماضي لتوجيه رسائل، بالتعاون مع الحلف الأطلسي (ناتو) ومجموعة الدول السبع الكبرى، إلى المجتمع الأفغاني تفيد بأن لجوءهم إلى القارة لن يحصل، وأن الحماية المنشودة لهم ستوفرها دول الجوار الأفغاني.

الدنمارك «المتشددة»

ووجهت دول مثل الدنمارك على سبيل المثال، رسائل أكثر تشدداً بحسب ما أبلغت مصادر في الحزب الاجتماعي الديمقراطي الحاكم «العربي الجديد»، إذ قالت إنه «بعد الانتهاء من إجلاء المترجمين وأسرهم والذين وضعوا في أكبر معسكر لاستقبال اللاجئين في أفغانستان سيمنحون إقامات مؤقتة فقط تشبه تلك التي حصل عليها آلاف السوريين، ولا تزال تثير سجالاً كبيراً بسبب مدتها المحصورة بعامين، واشتراط تعهدهم المغادرة إلى بلدهم فور تحسن الأوضاع». واللافت ان حكومة يسار الوسط المدعومة من اليمين في الدنمارك، ظلت حتى الأسبوع الأخير الذي سبق سيطرة طالبان على كابول تضغط على حكومة الرئيس الأفغاني أشرف غني لاستقبال مزيد من المرحلين الذين رُفضت طلبات لجوئهم في الدنمارك. وقد توقف الترحيل فعلياً، لكن «وضع الترحيل» لم يرفع عن مئات ممن ينتظرون خضوعهم للإجراء، رغم كل الانتقادات الحقوقية واليسارية في البلاد.

رسالة ألمانية

وفي مواجهة قلق أوروبا من احتمال التدفق الأفغاني، توضح ألمانيا أنها «ليست معنية بتكرار تجربة عام 2015، حتى لو اتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا»، بحسب ما يؤكد لاشيت. لكن برلين دخلت في مفاوضات مع دول أوروبية أخرى بينها إسبانيا لتوزيع نحو 10 آلاف لاجئ، مع توجيهها رسالة تفيد بأن حصتها من اللاجئين خلال السنوات الخمس المقبلة لن تتجاوز 20 ألف شخص (بخلاف استقبالها نحو مليون عام 2015).

توافق الأوروبيين مع أنقرة ضروري مع تزايد الهروب نحو إيران

تحتضن دول الاتحاد الأوروبي 44 ألف أفغاني رفضت طلبات لجوئهم

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أزمة نزوح الأفغان تبدأ من مطار كابول (وكيل كوشار/ فرانس برس)

44,000
هو عدد الأفغان الذين رفضت دول أوروبية طلبات لجوئهم، ولا تزال تحاول ترحيلهم.

دعاوى شخصيّة ضدّ محتكري الدواء في لبنان

قرّر عدد من الأهالي في لبنان التقدّم بدعاوى ضد محتكري الأدوية، معتبرين الأمر شروعاً بالقتل

بيروت ـ **سارة مطر**

تتوالى فضائح الاحتكار في لبنان، ولا تتوقّف عند حدود احتكار الوقود ولقمة العيش، بل طاولت أدويةً أساسيّة، بينها أدوية أمراض مزمنة يستغيث اللبنانيّون للحصول عليها، في حين يمعن المحتكرون في إخفائها والمتاجرة بها في سوقهم السوداء.

واقعُ حرم العديد من الأطفال وكبار السن والشباب من أدوية هم في حاجة إليها. وسط كل هذا، كانت لافتةً مبادرة بعض المواطنين من أمّهاتٍ ومحامين إلى رفع دعاوى قضائية بصفة الادّعاء الشخصي ضدّ محتكري الأدوية وكلّ من يثبت تورّطه في الملف، متلطّياً بغطاءٍ سياسي أو حماية من هنا وهناك، بعد مداهمة وزير الصحة اللبناني حمد حسن لمستودعات تخزّن أطناناً من الأدوية.

في هذا السياق، كشفت ريما طناني، وهي أمّ لولدين، أنّها في صدد تقديم دعوى قضائية ضدّ محتكري الأدوية. فالوالدة المصدومة بخبر العثور على آلاف العُلب من دواء ابنتها المفقود، لم تكن تدرك أنّ الدواء موجود على بُعد 10 دقائق فقط بالسيارة من منزلها، الكائن في بلدة زفتا قضاء النبطية (جنوب لبنان)، وأنّ الاحتكار وصل حدّ الإجرام والمتاجرة بصحّة وأرواح الكبار والصغار.

ريما قاست الأمرّين، وهي تتجوّل بحثاً عن دواء بترا، ابنة الثلاثة أعوام ونصف العام، بين صيدليّةٍ وأخرى من دون جدوى. وتقول لـ «العربي الجديد»: «بعد تعذّر حصولي على الوقود، استعنتُ بدراجتي الهوائية، إذ إنّ ابنتي بترا ومنذ كانت بعمر 13 يوماً، تعاني من مرض قصور الغدة الدرقية، وهو مرض مزمن يتطلّب العلاج مدى الحياة، إذ لا تفرز الغدة الدرقية هرمون النمو. ومنذ ذلك الوقت، تتناول دواء إيوثيروكس بمعدّل حبّة كلّ يوم، قبل أن يصبح العلاج عبارة عن حبة ونصف الحبة يومياً». تضيف: «بداية، كنا نطحن لها الحبة، لكنّها اليوم تأخذها كاملةً، حتّى أنّها تذكّرنا بها، وتقول: أعطوني الدواء. وفي حال انقطاع الدواء ولو لأسبوعٍ واحد، تصبح بترا عرضة لنقص في النمو الجسدي والعقلي، علماً أنّها اليوم ونتيجة المتابعة الحثيثة لها منذ ولادتها، هي طفلة سليمة وذكاؤها يفوق المعدل، كما طولها ونموها. لكن الخطورة تكمن في فقدان الدواء، والعلبة منه تكفي مائة يوم».

تتابع ريما: «استفزّني مشهد المداهمة، لا سيّما أنه تمّ العثور على دواء ابنتي. أنام وأصحو وأنا أفكّر بكيفيّة تأمينه، وألهث خلف علبة، وأحياناً لا أجد سوى ظرفٍ واحد. ولأنّ حق أولادنا لا يجوز أن يضيع، قرّرتُ تحضير ملف ابنتي لرفع دعوى شروع بالقتل، وقد شكّلت خطوتي هذه حافزاً للعديد من الأمهات والأهالي الذين سيبادرون إلى التقدّم بدعاوى وشكاوى مماثلة، علماً أنّ مجموعة من المحامين جاهزة لمساندتنا من دون أيّ مقابل». وتلفت إلى أنّ «المداهمة كشفت كذلك احتكار أدوية أطفال لمعالجة داء الصرع. هذا إجرام حقيقي، ونحن قادرون على التغلّب عليهم. إلا أنّ مسألة توقيفهم ومصادرة أدويتهم وتركهم أو تغريمهم، لا تكفي، وكأنّنا نقول لغيرهم من المحتكرين خبّئوا أدويتكم جيداً».

لذلك، فإنّ معاقبتهم وفق أحكام القانون ستكون الرادع الأكبر».

«ما ضاع حقٌّ وراءه مُطالب»، يقول المحامي حسن عادل بزي، معرباً عن ثقته بالاقتصاص من المحتكرين. بزي الذي كان أول مَن تقدّم ظهر الأربعاء الماضي بادّعاءٍ شخصي بشأن هذه القضية في النيابة العامّة الاستئنافيّة في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، يقول لـ«العربي الجديد»: «سنبدأ بمساندة كلّ مَن يريد رفع شكوى ضد المحتكرين، ومكتبنا جاهز للمساعدة المجانية، سواء في كتابة الشكوى أو تقديمها أو حتى بالمرافعة فيها، بشرط أن تكون الدعوى جديّة، بمعنى أن يكون الشخص مريضاً بالفعل، محتاجاً للدواء والدواء مفقود، وأن نمضي بالدعوى حتى المرحلة الأخيرة». ويؤكّد على «أهمية الادّعاء الشخصي، كوننا نعيش في بلدٍ تحكمه مافيا سياسية. فعندما تقتصر الدعوى على الحق العام من دون مدّعٍ شخصي، يصبح من السهل التلاعبُ بالنتائج والخضوع للضغط السياسي، وبالتالي نصل حكماً إلى تسوية سياسية. في حين أنّ وجود المدّعي الشخصي في الملف، يعني أنّه أصبح طرفاً في الدعوى، وبالتالي له حق مراقبة سير الدعوى والطعن في أيّ قرار يصدر خلافاً للقانون، لذلك وجودنا أساسي».

يضيف بزي: «وجود أكثر من مدّعٍ بأكثر من دعوى يسبّب إرهاقاً للمدّعى عليهم، وينذرهم بعشرات بل مئات المحاضر في المرات المقبلة، ما يكبّدهم خسائر كبيرة، يحسبون معها حساباً لأيّ فعل احتكاري». ويوضح أنّنا «نتحدّث هنا عن جرائم عديدة لهذا الفعل الاحتكاري، من بينها تعريض المواطنين للأذى وخطر الوفاة، بجرم القصد الاحتمالي للقتل، ومخالفة قانون حماية المستهلك، ومخالفة قانون الصيدلة والمسّ بالأمن الاقتصادي والصحي والاجتماعي للدولة والشعب. فالمسألة ليست مجرّد حبّة دواء، إنّما جنايات خطيرة تُرتكب، وبالتالي من الواجب محاسبة المحتكرين وفضحهم وفضح غطائهم السياسي».

بزي الذي تحتاج زوجته الثلاثينية لنفس دواء الطفلة بترا، وإلا تعاني خطر حدوث التجلّطات والوفاة، يقول: «طلبتُ ضمن الشكوى إنزال العقوبات ومصادرة كل الأدوية وتسليمها مجاناً عبر وزارة الصحة العامّة للمستوصفات والمرضى المحتاجين إليها». وكان حسن قد قام بجولة كشف ميدانية على مستودعات أدوية وحليب أطفال في أكثر من منطقة لبنانية. وأظهرت الجولة وجود أطنان من الأدوية المخزنة في المستودعات، على الرغم أنّها مفقودة في السوق وضرورية لشتّى الأمراض، لا سيّما الأمراض المزمنة، فضلاً عن كميات كبيرة من المضادات الحيوية وحليب الأطفال.

يواجه الأهل صعوبات كبيرة لتأمين الدواء لأطفالهم (حسام شبارو/الأناضول)

أدوية كثيرة غير متوفرة في الصيدليات (حسام شبارو/الأناضول)

فلسطينيون في ضيافة أهالي سيناء بانتظار فتح معبر رفح

يعجز العديد من الغزّيين عن العودة إلى بيوتهم بعد قرار السلطات المصرية إغلاق معبر رفح الحدودي حتى إشعار آخر. وكان بعضهم ليجدوا أنفسهم على الطريق لولا أن أهالي سيناء فتحوا بيوتهم لهم إلى أن تحل الأزمة

سيناء ـ **محمود خليل**

ينتظر آلاف الغزّيين إعادة فتح السلطات المصرية معبر رفح الحدودي البري (يقع عند مدينة رفح بين قطاع غزة في فلسطين وشبه جزيرة سيناء في مصر)، ليتمكنوا من العودة إلى قطاع غزة مجدداً، في وقت يعيش جزء من العالقين معاناة إنسانية في محافظة شمال سيناء منذ يوم الأحد الماضي، بعدما حال القرار المفاجئ لإغلاق المعبر دون عودتهم إلى بيوتهم، على الرغم من أن قوات الجيش المصري سمحت لهم بالوصول إلى مدينتي العريش والشيخ زويد، وهما أقرب مدينتين إلى معبر رفح، بحسب منظومة السفر التي تستدعي قضاء ليلتين على الطريق، إحداهما في «معدية الفردان» المخصصة لعبور قناة السويس في اتجاه سيناء، والأخرى في العريش، وسط غياب تام للمعلومات من قبل السلطات المصرية حول أسباب إغلاق المعبر، أو حتى موعد إعادة فتحه. ويقول أحد مديري مكاتب السياحة والنقل عبر معبر رفح لـ «العربي الجديد»، إن مئات المسافرين الفلسطينيين يمكثون في مدينتي العريش والشيخ زويد، وأطراف مدينة رفح، في انتظار قرار فتح المعبر كي يصلوا إلى بيوتهم، حيث لا يفصلهم عن المعبر سوى بضعة كيلومترات، ولم يكن قرار الإغلاق في حسبانهم، وقد جاء بشكل مفاجئ للجميع. يضيف أن هؤلاء المسافرين يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة، وخصوصاً المرضى وكبار السن والأطفال والنساء، في ظل عدم توفر مأوى يجمعهم بعدما نفدت المبالغ المالية التي كانت في حوزتهم، وعدم وضع إغلاق المعبر في الحسبان، ما يستدعي تحركاً مصرياً لإنهاء معاناتهم من خلال السماح لهم بالمرور عبر المعبر في اتجاه غزة في أقرب وقت ممكن، أو توفير مساكن مؤقتة لهم إلى حين انتهاء الأزمة القائمة.

يضيف: «لولا شهامة وكرم أهالي شمال سيناء، لبات العالقون الفلسطينيون على الطرقات، بسبب عدم قدرة غالبيتهم على السكن في فنادق العريش. وفتحت عشرات الأسر المصرية منازلها للفلسطينيين، ووفرت لهم كل الاحتياجات الأساسية من مسكن ومشرب ومأكل. وفي بعض المناطق»، فتحت العائلات الكبيرة دواوينها للرجال الفلسطينيين كي يجلسوا فيها إلى حين انتهاء المحنة، فيما استقبلت عائلات أخرى أسراً بكاملها، وأعدت الطعام بشكل جماعي للعالقين، وطمأنتهم بالوقوف إلى جانبهم حتى انتهاء الأزمة». في المقابل، غابت المؤسسات المصرية الرسمية وتلك الخيرية عن رعاية العالقين المتواجدين في سيناء، واقتصر الأمر على المواطنين بجهود ذاتية، وسط ترحيب بالغ من الفلسطينيين».

ويقول الحاج أبو أحمد لـ «العربي الجديد»، والذي يمكث في منزل عائلة الحمايدة، إحدى أكبر العائلات في مدينة الشيخ زويد، لـ «العربي الجديد»: «نحن ممتنون لأشقائنا المصريين على حفاوة الاستقبال والضيافة والاحترام الذي أظهروه لنا في هذه المحنة التي لم تكن في الحسبان. سافرت وزوجتي في رحلة علاج إلى مصر. وبعد وصولنا إلى الشيخ زويد مساء الأحد الماضي على أن نتوجه إلى المعبر صباح اليوم الذي يليه، نشر نبأ إغلاق المعبر من قبل السلطات المصرية، وتوقعنا أن يكون الإغلاق المفاجئ ليوم أو اثنين على أبعد تقدير، لأنها سابقة لم تحدث منذ سنوات، أن يغلق المعبر من دون إعلان مسبق. لكن ما خفّف وطأة القرار أننا وجدنا هذين الود والاحترام من عائلات سيناء، ونتمنى ألا تطول الأزمة كي لا نثقل عليهم».

ويكشف مصدر مسؤول في معبر رفح لـ «العربي الجديد»، عن «قرار سيادي مصري بإغلاق المعبر بدءاً من يوم الإثنين الماضي وحتى إشعار آخر»، مشيراً إلى أنه جرى إبلاغ الجانب الفلسطيني بالقرار الصادر. يضيف أن حركة السفر والوصول عبر المعبر ستتوقف بشكل كامل، من دون وجود موعد لإعادة العمل مجدداً. وفي وقت لاحق، تبين أن القرار يشمل البوابة التجارية في المعبر والتي تمد قطاع غزة بالمواد الغذائية والأدوية والمواشي والمحروقات.

ويأتي القرار المصري على خلفيّة قرار الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة التصعيد الميداني ضد الاحتلال الإسرائيلي على طول الحدود الفاصلة بين قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، مع الإشارة إلى أن السلطات المصرية فتحت المنفذ بشكل كامل منذ عام 2017 في ضوء توافق وتفاهمات بين حركة «حماس» وجهاز المخابرات العامة. في هذا الوقت، تقول مصادر مصرية خاصة لـ «العربي الجديد» إنّ المسؤولين في جهاز المخابرات العامة وجهوا تحذيرات شديدة اللهجة لقيادة حركة حماس في قطاع غزة بعد الأحداث الأخيرة التي شهدها السياج الحدودي مع الأراضي المحتلة، السبت الماضي، خلال إحياء ذكرى إحراق المسجد الأقصى.

لولا أهالي سيناء لبات العالقون الفلسطينيون على الطرقات

قرار الإغلاق يشمل البوابة التجارية التي تمد القطاع بالمواد الغذائية

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مئات المسافرين الفلسطينيين يمكثون في مدينتي العريش والشيخ زويد (مجدي فتحي/ Getty)